مجلة دفاتر اقتصادية
P-ISSN: 2170-1040 | **E-ISSN:** 2602-5426
المجلد: 10 – العدد: 02 (2019)، ص: 319-330

أثر تطبيق معايير الالتزام المصرفي على أداء القطاع البنكي الجزائري
- دراسة تحليلية للفترة (2009-2017) -

The impact of bank compliance on the Algerian Banking Sector Performance
- An Analytic study (1990-2017) -

عماد غزازي [1]♦
[1] جامعة المدية، الجزائر، rezazi.imad@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2019-06-16 **تاريخ القبول:** 2019-09-29 **تاريخ النشر:** 2019-12-23

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى التزام البنوك التجارية الجزائرية بالمعايير المصرفية العالمية المجسدة في مقررات لجنة بازل الأولى، الثانية والثالثة، وآثار ذلك على أدائها المالي خلال الفترة (1990-2017).

وتوصلت الدراسة إلى انعكاس مقررات لجنة بازل ايجابيا على الأداء المالي للقطاع البنكي الجزائري من خلال ارتفاع معدلات ملاءتها المالية، وتناسب مؤشرات السيولة مع النسب المقررة مع ارتفاع ربحيتها.

كلمات مفتاحية: مقررات بازل، الأداء البنكي، بنوك تجارية جزائرية.

تصنيف JEL : G24، G21، G21.

Abstract:

This study aims at analyzing compliance extent of Algerian commercial banks with Global banking standards that are represented by Basel's Accords I, II and III and its impact on the financial performance during the period 1990-2017.

The study concludes the positive impact of Basel's Accords on the financial performance of the Algerian Banking Sector through the high rate of Solvency, and the relevance between liquidity ratios and the related profitability ratios.

Keywords: Basel Accords, Banking Performance, Algerian Banks.
JEL Classification: G24 ،G21 ،G21.

♦ المؤلف المرسل

1.مقدمة

يرتكز الإصلاح المصرفي على الاهتمام بمجموعة من الخطوات الاسترشادية المستندة إلى التوصيات والسياسات والمعايير التي جاءت بها اتفاقية بازل ولاسيما بازل3، حيث تلزم هذه القواعد البنوك بتحصين نفسها ضد الاضطرابات المالية التي يمكن أن تتعرض لها، والمخاطر المختلفة التي تجعلها غير قادرة على تحمل الأزمات المصرفية، ومن ثم الإضرار باستقرارها المالي. وتطرح اتفاقية بازل 3 معايير ملاءة جديدة لرأس المال لتقوية قدرة الجهاز المصرفي في التعامل مع الضغوط المالية والاقتصادية، وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية لتعزيز الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل.

يترتب على تطبيق مقررات لجنة بازل عدة آثار على أعمال البنوك، وعلى الرغم من تدرج بنك الجزائر في تطبيق هذه المعايير، إلا أنها أثرت في بعض جوانب نشاطها وأدائها خاصة فيما يتعلق بمؤشرات الملاءة المالية، السيولة والربحية.

1.1 إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق تتمحور إشكالية البحث في التساؤل التالي: ما هو تأثير تطبيق مقررات لجنة بازل على أداء القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2009-2017)؟

2.1 فرضيات البحث:

وفق إشكالية البحث يمكن صياغة الفرضية التالية: يؤثر الالتزام بمقررات بازل ايجابيا على أداء البنوك التجارية الجزائرية.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى محاولة فهم وتحليل مقررات بازل، ومدى تطبيقها في البنوك التجارية الجزائرية ، وآثار ذلك على أداء القطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2009-2017).

4.1 منهج الدراسة:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل توضيح أثر مقررات بازل على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية للمدة (2009-2017).

5.1 الدراسات السابقة:

يمكن تناول أهم الدراسات السابقة المتعلقة بمقررات بازل وعلاقتها بالاستقرار المالي على النحو التالي:

أشارت دراسة (Sutorova, Teply,2014) بعنوان:"رأس المال وقيمة بنوك الاتحاد الأوروبي في إطار بازل3"" Level of Capital and Value of EU Banks under Basel3" إلى تاثير متطلبات رأس المال لمقررات بازل3 على القيمة السوقية للبنوك الأوروبية. وتم التوصل إلى تأثير مقررات بازل3 على قيمة أسهم البنوك من المحتمل ان يكون سلبيا من خلال انخفاض القيمة السوقية للبنوك.

واستهدفت دراسة (Ndedi, Ketuma, 2015) بعنوان:"استطلاع تأثير مقررات بازل3 على أداء البنوك التجارية""Exploration of the Impact of Basel 3 on the Performance of Commercial Banks" تأثير مقررات بازل (نسب رأس المال، نسبة الرافعة المالية ومتطلبات السيولة) على أداء البنوك التجارية. وتوصلت الدراسة إلى أن مقررات بازل 3 لها أثر كبير على أداء البنوك التجارية فقد تلجا البنوك لرفع أسعار الفائدة على القروض والحد من الإقراض لتلبية تكلفة الزيادة في رأس المال مما يكون له بالغ الأثر على الميزانية وقائمة الدخل.

واختبرت دراسة (Gabriel, Gary, 2016) بعنوان:"تأثير متطلبات رأس المال لبازل3 على أداء البنوك الأوروبية"" The Impact of the basel 3 capital requirements on the performance of european banks" المتطلبات

التنظيمية الجديدة لرأس المال تحت مستوى معين من المخاطر النظامية. وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين مستوى رأس المال والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين. ويمكن تفسير هذه العلاقة في ضوء حقيقة أن البنوك ذات رأس المال الجيد تعتبر أقل مخاطرة ويمكن أن تحصل على الأموال في ظروف أفضل. كما أن البنوك ذات رأس مال أعلى تسلك سلوكا أكثر كفاءة وتقوم بجهود رقابية أقوى وتتخذ قرارات إقراض أفضل.

6.1 هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة يتم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- الإطار النظري لمقررات لجنة بازل؛
- تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لمقررات لجنة بازل؛
- أثر التزام البنوك التجارية الجزائرية بمقررات بازل على أدائها المالي.

2. الإطار النظري لمقررات لجنة بازل

لقد تزايد الاهتمام بتحقيق الاستقرار المالي في ظل زيادة درجة انفتاح البنوك والمؤسسات المالية، وما يتبع ذلك من مخاطر مالية. وتعد مقررات لجنة بازل من أهم الدعائم التي جاءت لتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي للبنوك.

نشأت لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة 1974 م بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، بعد إفلاس الكثير من البنوك، وذلك من أجل اقتراح إجراءات لمتابعة البنوك من أجل تجنيبها أزمات مصرفية.

1.2 مقررات بازل1:

تتعلق معايير بازل الأصلية بمدى كفاية رأس المال، حيث تم تقسيم رأس مال البنوك وفق متطلبات بازل1 إلى مستويين أساسيين هما:[1]

-المستوى الأول (رأس المال الأساسي): ويتضمن الأسهم العادية والفائض، الأرباح غير الموزعة والأسهم الممتازة؛

-المستوى الثاني (رأس المال التكميلي): ويشمل بدل الاحتياطي لخسائر القروض والإيجار، الديون الثانوية والديون القابلة للتحويل الإلزامي، الأسهم الممتازة التراكمية والأسهم الممتازة الدائمة مع الأرباح غير المدفوعة.

والجدول التالي يوضح المستويين السابقين.

جدول رقم (1): رأس المال حسب مقررات بازل1

المستوى الأول	رأس المال المدفوع
	الاحتياطات المكشوف عنها (أرباح محتجزة ، احتياطات قانونية)
المستوى الثاني	احتياطات غير مكشوف عنها
	احتياطات إعادة تقييم الأصول
	الصكوك المختلطة (يجب أن تكون غير مضمونة أو مدفوعة بالكامل)
	الديون الثانوية

المصدر:

-Balthazar; Laurent,(2006)," From Basel1 to Basel3: the Integration of state of the Art Risk Modeling in Banking Regulation " First Published, by Palgrave Macmillan , p.18

2.2 مقررات بازل2:

في سبيل تحقيق الاستقرار المالي وتحسين ممارسات إدارة المخاطر تم الانتقال من بازل1 إلى بازل2 من خلال ثلاثة ركائز أساسية هي:[2]

-الدعامة الأولى (المتطلبات الدنيا من رأس المال): أو ما يعرف بنسبة الملاءة، حيث يتم اعتماد الحد الأدنى من متطلبات رأس المال لكل بنك بنفس القدر من التعرض لمخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية؛

-الدعامة الثانية (عمليا المراجعة الإشرافية): وذلك من خلال إجراءات تقييم المخاطر لكل بنك لغرض قياس كفاية رأس المال وضمان أن يكون معقولا؛

-الدعامة الثالثة (حجم انضباط الأسواق): حيث يتم الكشف العام للوضع المالي الحقيقي لكل بنك حيث يكون ضمن حالة انضباط السوق.

3.2 بازل3:

تكبد القطاع المصرفي في جميع أنحاء العالم خسائر مفرطة وتآكل تدريجي لمستوى قاعدة رأس المال من جراء الأزمة المالية سنة 2007، الأمر الذي دفع بلجنة بازل إلى إدخال بعض الإصلاحات التي من شانها رفع قدرة البنوك خلال فترة الأزمات من خلال تعديل معيار كفاية رأس المال ومعايير جديدة للسيولة العالمية.

وتتضمن القواعد الجديدة المقترحة في نوفمبر 2010 ما يلي:[3]

-زيادة نسبة رأس المال ضمن الفئة الأولى من 4 إلى 6%؛

-استحداث عتبة جديدة لاحتياطي رأس المال، ويجب أن يكون أكثر من 2.5 % على أن يتكون من الأسهم العادية (احتياطي مخفف الصدمات).

والجدول التالي يوضح متطلبات الحد الأدنى لرأس مال البنك في ظل تعديلات بازل3.

جدول رقم (2): متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وفق مقررات بازل3

	حقوق الملكية	رأس المال ضمن الفئة الأولى	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	% 4.5	% 6	% 8
احتياطي مخفف الصدمات	% 2.5		
الحد الأدنى لمخفف الصدمات	% 7	% 8.5	% 10.5

المصدر:

-Vousinas ; georgios. L ,2015" Supervision of financial institutions" journal of financial Regulation and compliance , vol 23 Iss 4, p;395.

من خلال الجدول رقم (2) يتبين قيام لجنة بازل 3 برفع الحد الأدنى لكفاية رأس المال بالبنوك من 8% إلى 10.5%.

أما بالنسبة للمعايير الجديدة للسيولة، فقد أكدت بازل3 على ضرورة وجود معايير عالمية للسيولة، وذلك للتغلب على الصدمات الشديدة في المدى القصير والطويل. وفي هذا الإطار تم وضع معايير لضمان السيولة وهي:[4]

-نسبة تغطية السيولة على المدى القصير: وتحسب بنسبة الأصل ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى إجمالي التدفقات النقدية لديه خلال 30 يوم، ويجب أن لا تكون هذه النسبة أقل من 100%. وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة قصيرة الأجل LCR = (الأصول ذات السيولة المرتفعة/ إجمالي التدفقات النقدية خلال 30يوم) ≥ 100%.

تهدف هذه النسبة إلى الرقابة على سيولة البنوك للتأكد من احتفاظها بمستوى كاف من السيولة غير المرهونة لتفادي اضطرابات السيولة على المدى القصير، إذ تلتزم البنوك بالاحتفاظ بجزء من الأصول السائلة كالنقد أو شبه السائلة كسندات الخزينة على أن تكون مساوية أو أكبر من صافي التدفقات النقدية لنفس المدة.

-نسبة صافي التمويل المستقر: وتستخدم لقياس السيولة في المدى المتوسط والطويل. وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة طويلة الأجل NSFR = (المواد المستقرة المتاحة لسنة/ الحاجة للتمويل المستقر) $\geq$ 100%.

وتهدف هذه النسبة إلى توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، حيث تشجع على استخدام التمويل طويل الأجل من قبل البنوك.

3. تطبيق البنوك التجارية الجزائرية لمقررات لجنة بازل

سعى بنك الجزائر إلى مواكبة المعايير التي جاءت بها لجنة بازل في اتفاقياتها الثلاثة بازل1،2 و3.

1.3 تطبيق بازل1

لقد تأخر بنك الجزائر في مسايرة معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل1 إلى حلول آخر أجل لتطبيقها إلى سنة 1991، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (3): تطبيق بنك الجزائر لمعدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل1

كيفية حساب النسبة	النسبة المقررة	الإعلان عن المعدل	سنة التطبيق
موافقة للاتفاقية	% 8	1991	نهاية 1999

المصدر:

-Banque D'algerie, Instruction N 74-94 Du 29 Novembre 1994 Relative A La Fixation Des Règles Prudentielle De Gestion Des Banques et établissements Financiers, Article3.

ومن الملاحظ أن بنك الجزائر قد منح البنوك التجارية مدة زمنية للتكيف مع متطلبات بازل1 وصلت إلى ثمانية سنوات (نهاية 1999)، وقد تم صياغة نسبة الملاءة بشكل مماثل لاتفاقية بازل1 مع اشتراط الحد الأدنى المقدر ب 8% كما حددته الاتفاقية.

وقد قام بنك الجزائر في هذا الإطار بما يلي:[5]

-تحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر؛

-إصدار قواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، والذي يلزم البنوك بتحديد الحد الأدنى لنسبة الأموال الخاصة للبنك إلى مجموع أخطاره، والتي تمثل نسبة 8%.

لقد فرضت التعليمة 74-94 المؤرخة في نوفمبر 1994 الصادرة عن بنك الجزائر على البنوك الالتزام بنسب كفاية رأس المال بشكل تدريجي، يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (4): مراحل تطبيق كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية وفقا لاتفاقية بازل 1

نسبة كفاية رأس المال	آخر أجل للتطبيق
4%	نهاية شهر جوان 1995
5%	نهاية شهر ديسمبر1996
6%	نهاية شهر ديسمبر1997
7%	نهاية شهر ديسمبر1998
8%	نهاية شهر ديسمبر1999

المصدر: بنك الجزائر: التعليمة 74-94 المؤرخة في 1994/11/29 المتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

2.3 تطبيق بازل2

لقد نتج عن تأخر بنك الجزائر في تطبيق اتفاقية بازل 1 إلى سنة 1999 تأخرا مماثلا في التكيف مع اتفاقية بازل2، وتطبيقها إلى سنة 2014. وتمهيدا لتطبيق الدعامة الأولى لاتفاقية بازل2، قام مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر بمباشرة مجموعة إصلاحات لتكييف الجهاز المصرفي مع المعايير المصرفية الدولية، وفي هذا الإطار قام بنك الجزائر برفع رأس مال البنوك إلى عشرة مليار دينار جزائري (1.000.000.000 دينار جزائري) سنة 2008.[6]

والجدول التالي يوضح تطبيق بنك الجزائر للدعامة الأولى لاتفاقية بازل2.

جدول رقم (5): تطبيق بنك الجزائر للدعامة الأولى لاتفاقية بازل2

المؤشر	التطبيق
نسبة الملاءة	قانون نهائي حيز التطبيق ابتداء من سنة 2014.
الأموال الخاصة	قانون نهائي حيز التطبيق ابتداء من سنة 2014.
المخاطر	-المخاطر الائتمانية: قانون نهائي حيز التطبيق ابتداء من سنة 2014 بالنسبة للطريقة المعيارية، ومشروع قانون غير منشور بالنسبة لطريقتي التقييم الداخلي الأساسي والتقييم الداخلي المتقدم؛ -المخاطر التشغيلية: قانون نهائي حيز التطبيق ابتداء من سنة 2014 بالنسبة لطريقة المؤشر الأساسي، ومشروع قانون غير منشور بالنسبة لطريقتي المنهج المعياري ومنهج القياس المتقدم؛ -مخاطر السوق: قانون نهائي حيز التطبيق ابتداء من سنة 2014 بالنسبة للطريقة المعيارية، ومشروع قانون غير منشور بالنسبة لطريقتي النماذج الداخلية.

المصدر:

-Financial Stability Institute,(2015), FSI Survey: Basel 2, 2.5 and 3 Implementation, Bank for International Settlements, Switzerland, July, p2-25.

ابتداء من أكتوبر سنة 2014 ادخل بنك الجزائر اتفاقية بازل2 حيز التطبيق، حيث حدد الحد الأدنى لرأس المال للبنوك بنسبة 9.5 % بين الأموال الخاصة الرقابية والمخاطر الائتمانية، التشغيلية والسوقية.[7]

وبالنسبة للدعامة الثانية المتعلقة بعمليات المراجعة الرقابية فقد تم تطبيقها في نهاية سنة 2014، حيث تم إلزام البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية بحيازة أموال خاصة متلائمة مع كل أنواع المخاطر التي تتعرض لها، كما يجب على البنوك أن تضع نظام تقييم داخلي لملائمة أموالها الخاصة، وذلك لتغطية المخاطر الممكن التعرض لها.[8]

أما بالنسبة للدعامة الثالثة والأخيرة المتعلقة بانضباط السوق، فقد تم تطبيقها سنة 2014 من خلال ما يلي:[9]

-إلزام البنوك والمؤسسات المالية بنشر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بهيكل أموالها الخاصة وممارساتها في مجال تسيير المخاطر، ومستوى تعرضها للمخاطر وملائمة أموالها الخاصة للمخاطر المتعرض إليها؛

-نشر المعلومات الأساسية المتعلقة بأنشطة البنوك، تسييرها، نتائجها ووضعيتها المالية؛

-إلزام البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية بالإفصاح عن قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير الدولية.

3.3 تطبيق بازل 3:

لم يكيف بنك الجزائر الإضافات التي جاءت بها اتفاقية بازل3، وخاصة ما تعلق بكفاية رأس المال، مكونات الأموال الخاصة، مراجعة كل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، الاحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية ونسبة الرافعة المالية، واقتصر في تطبيقه على الاحتياطي الإضافي من خلال إلزام البنوك بتشكيل هامش الأمان المكون من الأموال الخاصة القاعدية وبنسبة 2.5 %.[10]

ولمسايرة الدعامة الأولى لاتفاقية بازل3 عمل بنك الجزائر على إلزام البنوك برفع معدل الملاءة من 8 % إلى 9.5 % ابتداء من سنة 2014، على أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كل من مخاطر القرض والعمليات والسوق بنسبة 7 % على الأقل، كما يمكن للجنة المصرفية أن تفرض معدلات أعلى في حالة وجود بنوك ذات أهمية نظامية.[11]

4. أثر التزام البنوك التجارية الجزائرية بمقررات بازل على أدائها المالي

تأثرت البنوك التجارية الجزائرية كغيرها من البنوك العالمية بالمعايير المصرفية العالمية للجنة بازل، غير أن هذا التأثير اختلف حدته مقارنة من بلد لآخر حسب درجة الالتزام بالمعايير السابقة، وفيما يلي أهم الآثار على القطاع البنكي الجزائري.

1.4 الأثر على الملاءة المالية:

تشير الملاءة المالية الجيدة إلى احتفاظ البنوك برؤوس أموال كافية تمكنها استيعاب كل الخسائر الناجمة عن المخاطر التي تتعرض لها، والذي يترجم في معدل كفاية رأس المال والمحدد في اتفاقية بازل 2 ب 8 % لمقابلة كل من مخاطر الائتمان، التشغيل والسوق، وفي بازل3 ب 10.5 % لمقابلة نفس المخاطر.

ترتب على تطبيق اتفاقية بازل بدعائمها إلى تحسن مستويات معدل كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية في الفترة (2009-2017)، حيث سجلت معدلات كفاية رأس المال تجاوز المعدل المقرر في اتفاقية بازل، والجدول الآتي يبين تطور نسبة الملاءة المالية في القطاع البنكي الجزائري للفترة (2009-2017)

جدول رقم (6): نسبة ملاءة القطاع البنكي الجزائري للفترة (2009-2017)

السنوات	نسبة الملاءة الإجمالية %	نسبة الملاءة على الغير %
2009	22.11	/
2010	23.31	/
2011	23.77	17.00
2012	23.62	17.48
2013	21.50	15.51
2014	15.98	13.51
2015	19.39	15.75
2016	18.86	16.33
2017	19.56	15.18

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:

-بنك الجزائر، تقرير التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر للسنوات (2010،2008، 2012، 2017،2015).

يلاحظ من خلال الجدول تسجيل البنوك العمومية والخاصة نسبة ملاءة مطابقة لمتطلبات التنظيم الاحترازي، حيث وصلت في سنة 2010 نسبة جيدة بلغت فيها نسبة الملاءة الإجمالية 23.31 **%** منها 21.78 **%** للبنوك العمومية و29.19 **%** للبنوك الخاصة.

وتشير نسبة الملاءة الإجمالية لفترة الدراسة (2009-2017) أن البنوك التجارية الجزائرية قد عززت من رؤوس أموالها الخاصة بصفة معتبرة على إثر إقامة الإطار التنظيمي في نهاية سنة 2009 المتضمن رأس المال الأدنى للبنوك والمؤسسات المالية، حيث عملت البنوك العمومية على تخصيص جزء من نتائجها للاحتياط، مما سمح لها بالاستجابة بشكل واسع للقواعد الاحترازية المتعلقة بتغطية المخاطر المصرفية (الائتمان، التشغيل والسوق).

وقد عززت البنوك التجارية الجزائرية من إدارتها للمخاطر، حيث تميزت بمؤشرات صلابة جيدة بداية من سنة 2015 بعدما تراجعت سنة 2014، حيث تحسنت هذه المؤشرات بعد الإصلاحات على القواعد الاحترازية بداية من الأول من أكتوبر 2014، والتي أدرجت من خلالها تغطية مخاطر التشغيل والسوق، حيث وصلت نسبة ملاءة البنوك في نهاية سنة 2017 إلى 19.56 **%**، وكانت نسبة الملاءة للأموال الخاصة القاعدية 15.18 **%**، وهي معدلات أعلى بكثير من المعايير الموصى بها في إطار اتفاقية بازل3.

مما سبق يتبن أن تطبيق مقررات لجنة بازل 2 وبازل3 أدى إلى احتفاظ البنوك التجارية الجزائرية برؤوس أموال عالية وذات جودة، مما يعزز من صلابتها المالية وقدرتها على تحمل الصدمات مهما كان مصدرها.

2.4 الأثر على السيولة:

تسعى معظم البنوك إلى الاحتفاظ بسيولة كافية لتلبية سحوبات المودعين من جهة وطلبات التوظيف من جهة أخرى، وبالتالي تتأثر سيولة البنك على حجم الودائع في جانب الخصوم، وحجم القروض في جانب الأصول.

تتطلب مقررات لجنة بازل خاصة بازل3 وجود سيولة كافية لدى البنوك لمواجهة السيولة قصيرة وطويلة الأجل، وتتأثر البنوك في حالة وجود نقص أو عجز في السيولة، حيث يتطلب منها في هذه الحالة توفير موارد إضافية بتكلفة عالية لتلبية احتياجات السيولة.

والجدول الآتي يبين لنا مؤشرات السيولة في البنوك التجارية الجزائرية للفترة (2009-2017)

جدول رقم (7): مؤشرات السيولة في القطاع البنكي الجزائري للفترة (2009-2017)

السنوات	نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول %	نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل %
2009	/	/
2010	/	/
2011	50.16	103.73
2012	45.87	107.51
2013	40.46	93.52
2014	37.96	82.06
2015	27.17	61.64
2016	23.50	58.39
2017	23.74	53.86

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:

-بنك الجزائر، تقرير التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر للسنوات (2010،2008، 2012، 2017،2015).

يوضح الجدول السابق وجود فائض سيولة لدى البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2009-2017)، وذلك بفضل أموالها الخاصة والمؤونات الكبيرة المتشكلة مع وجود نمو متسارع للودائع مقارنة بحجم القروض الممنوحة للاقتصاد في هذه البنوك، حيث تبقى قدرة البنوك العمومية والخاصة على توزيع القروض معتبرة حتى نهاية سنة 2017 دون اللجوء إلى بنك الجزائر كمقرض أخير.

وعلى الرغم من تراجع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من 50.16 % سنة 2011 إلى 23.74 % سنة 2017، وانخفاض نسبة الأصول السائلة إلى الخصوم قصيرة الأجل من 103.73 % سنة 2011 إلى 53.86 % سنة 2017 إلا أن فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية مازال مرتفعا. ويعزى التراجع السابق إلى تزايد الخصوم قصيرة الأجل بمعدل أكبر من تزايد الأصول السائلة، وكذلك سياسة بنك الجزائر في امتصاص السيولة في البنوك التجارية الجزائرية باستخدام أدوات السياسة النقدية لتمويل عجز الميزانية من خلال القرض السندي.

ومن شأن التراجع في نسب السيولة أن يؤثر على التزام البنوك التجارية الجزائرية بمقررات اتفاقية بازل3، ويمكن القول أن تطبيق مقررات بازل2 أدى إلى انخفاض حجم السيولة في البنوك التجارية الجزائرية.

3.4 الأثر على الربحية

1.3.4 الأثر على العائد على رأس المال

والجدول الآتي يبين لنا العائد على رأس المال للقطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2009-2017)

جدول رقم (8): العائد على رأس المال في القطاع البنكي الجزائري للفترة (2009-2017)

السنوات	العائد على رأس المال في البنوك العمومية %	العائد على رأس المال في البنوك الخاصة %	العائد على رأس مال القطاع البنكي%
2009	/	/	/
2010	/	/	/
2011	/	/	24.58
2012	/	/	22.67
2013	/	/	19.00
2014	/	/	23.55
2015	21.76	16.33	20.34
2016	19.04	15.21	18.14
2017	18.68	14.65	17.84

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:

-بنك الجزائر، تقرير التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر للسنوات (2010،2008، 2012، 2017،2015).

يتضح من خلال الجدول السابق تراجع معدل العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الجزائرية في فترة اتجاه بنك الجزائر لتطبيق مقررات بازل2 بداية من سنة 2014، حيث تراجع العائد من 23.55 **%** سنة 2014 إلى 17.84 **%** سنة 2017، ويعزى ذلك إلى احتجاز جزء من الأرباح لزيادة الأموال الخاصة ووضع احتياطات ومؤونات لتغطية المخاطر.

عموما شهدت الفترة (2009-2017) تذبذبا في معدل العائد على حقوق الملكية، وتبقى مردودية البنوك سنة 2017 جيدة، حيث سجلت مردودية الأموال الخاصة انخفاضا طفيفا لتبلغ 17.8 **%** سنة 2017 مقابل 18.1 **%** سنة 2016. على مستوى البنوك العمومية انخفض العائد على رأس المال من 21.76 **%** سنة 2.15 إلى 16.68 **%** سنة 2017 بسبب الارتفاع الكبير في متوسط الأموال الخاصة مقارنة بنتائج السنة المالية الصافية، أما على مستوى البنوك الخاصة انتقل الانخفاض من 16.33 **%** سنة 2015 إلى 16.65 **%** سنة 2017.

مما سبق يمكن القول أن الالتزام بمقررات بازل 2 أدى إلى تسجيل انخفاض في العائد على حقوق الملكية للقطاع البنكي الجزائري.

2.3.4 الأثر على العائد على الأصول

والجدول الآتي يبين لنا العائد على رأس المال للقطاع البنكي الجزائري خلال الفترة (2009-2017)

جدول رقم (9):العائد على الأصول في القطاع البنكي الجزائري للفترة (2009-2017)

السنوات	العائد على أصول البنوك العمومية %	العائد على أصول البنوك الخاصة %	العائد على أصول القطاع البنكي%
2009	1.33	3.28	/
2010	1.25	3.49	/
2011	/	/	2.10
2012	/	/	1.93
2013	/	/	1.67
2014	/	/	1.98
2015	1.65	3.17	1.83
2016	1.71	2.83	1.86
2017	1.92	2.58	2.01

المصدر:من إعداد الباحث اعتمادا على:

-بنك الجزائر، تقرير التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر للسنوات (2010،2008، 2012، 2017،2015).

يوضح الجدول السابق تذبذب في العائد على أصول البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2009-2017)، وتبقى مردوديتها مقبولة، إذ ارتفع العائد على الأصول من 1.98 % سنة 2014 إلى 2.01 % سنة 2017، في حين سجل نفس العائد تراجعا في الفترة التي سبقت الالتزام بمقررات بازل2 أي قبل سنة 2014، ويعزى ذلك إلى دمج جزء من الأرباح في حقوق الملكية ورفع حقوق الملكية للوفاء بمتطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال الذي سجل انخفاضا سنة 2014 مع دخول اتفاقية بازل2 حيز التطبيق.

4. خلاصة:

سعت البنوك التجارية الجزائرية إلى تبني معايير ومقررات اتفاقية بازل، حيث بذلت جهودا معتبرة لمسايرة هذه المعايير من أجل التصدي للصدمات المصرفية والمالية والحفاظ على استقرارها المالي، وعلى الرغم من هذه الجهود إلا انها تأخرت في تطبيق معايير لجنة بازل الثلاثة مقارنة مع الرزنامة التي اعتمدتها اللجنة.

وفيما يلي أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

-استجابت معظم البنوك التجارية الجزائرية لتطبيق مقررات لجنة بازل، مع تسجيل تأخر زمني في التطبيق الفعلي لهذه المقررات، حيث تم الالتزام بمقرات بازل2 سنة 2014، في حين لا يزال تطبيق بازل3 محتشما ومقتصرا على رفع الاحتياطي الإضافي فقط؛

-ترتب على التزام البنوك التجارية الجزائرية بمقررات لجنة بازل2 ارتفاع في معدلات الملاءة المالية عن الحدود المقررة في الاتفاقية، مع احتفاظها برؤوس أموال عالية وذات جودة، مما يعزز من صلابتها المالية وقدرتها على تحمل الصدمات؛

-مؤشرات سيولة القطاع البنكي الجزائري متوافقة مع ما قررته اتفاقية بازل، على الرغم من التراجع في تلك المؤشرات، حيث اتجهت البنوك الجزائرية إلى الاحتفاظ بالسيولة لمقابلة الرفع في معدل كفاية رأس المال والالتزام بنسب السيولة المقررة، إضافة إلى دمج جزء من الأرباح المحققة في حقوق الملكية ووضع احتياطات لتغطية المخاطر.

-استقرار نسبي في مؤشرات الربحية للقطاع البنكي الجزائري، وذلك من خلال استقرار العائد على كل من حقوق الملكية والأصول.

على ضوء النتائج السابقة يمكن تقيد الاقتراحات التالية:

-ضرورة تدارك البنوك التجارية الجزائرية للتأخر المسجل في تطبيق اتفاقية بازل3، خاصة وأن لجنة بازل قد حددت سنة 2019 كآخر أجل لتطبيقها؛

-تفعيل الأنظمة الداخلية في البنوك الجزائرية، وتطوير إدارة المخاطر وتبني اختبارات الضغط وتدعيم عملية الإفصاح والشفافية بالبنوك الواردة في اتفاقيات بازل ضرورة لتلافي آثار الصدمات المالية والمصرفية على البنوك الجزائرية.

6. الهوامش والإحالات:

[1] Rose , Peter. Hudgins, Sylvia C ,(2010), Bank Management and Financial Services, Eighth Edition, by McGraw Hill, p.488.

[2] Rose et hudgins,(2010). p.497

[3] Vousinas, Georgios. L,(2015), Supervision of financial institutions, Journal of Financial Regulation and Compliance, Vol.23 Iss 4 p. 393.

[4] vounisa,(2015). p.396.

[5] بنك الجزائر، النظام رقم 90-10 المؤرخ في 1990/07/04 يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية بالجزائر، المادة04. وبنك الجزائر، النظام رقم 91-09 المؤرخ في 1991/08/14 يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، المادة02-04

[6] النظام رقم 08-04 المؤرخ في 29 ديسمبر 2008 والمتعلق بتحديد الحد الأدنى لرأس المال.

[7] بنك الجزائر، النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

[8] بنك الجزائر، النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، المادة 32-33.

[9] بنك الجزائر، النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، المادة 04-05-36.

[10] أوصغير، الويزة، **دراسات في اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص251.

[11] بنك الجزائر، النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، المادة 02-03.